

إيران بعد الانسحاب من «خطة العمل الشاملة المشتركة» (الجزء الأول): دروسٌ من حملات الضغط الماضية

بواسطة مايكل آيزنشتاين (ar/experts/maykl-ayznshtat-0/)

بولييو
متوفّر أيضًا باللغات:

(English (/policy-analysis/iran-after-jcpoa-withdrawal-part-1-lessons-past-pressure-campaigns

عن المؤلفين



مايكل آيزنشتاين (ar/experts/maykl-ayznshtat-0/)

مايكل آيزنشتاين هو زميل أقدم ومدير برنامج الدراسات العسكرية والأمنية في معهد واشنطن



"هذا المرصد السياسي هو الأول في سلسلة من جزئين بشأن تشكيل ردود إيران المحتملة للضغط الأمريكي المتزايد على أنشطتها النووية وبحث الجزء الثاني (<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/iran-after-the-jcpoa-withdrawal-part-2-shaping-tehrans-response>) الإجراءات التي ستتبعها طهران على الأرجح بعد الانسحاب الأمريكي من «خطة العمل الشاملة المشتركة»."

تعمل إيران حالياً على دراسة الخيارات المتاحة أمامها في أعقاب إعلان الرئيس ترامب في 8 أيار/مايو عن انسحاب الولايات المتحدة من «خطة العمل الشاملة المشتركة» المتفق عليها عام 2015 والمعني إلى انتهاء سياسة [جديدة] تقوم على "أقصى درجات الضغط الاقتصادي والدبلوماسي". ولكن بينما تطبق الإدارة الأمريكية هذا القرار يتعين على المسؤولين الأمريكيين النظر في الكيفية التي ردت فيها إيران على حملات الضغط السابقة التي استهدفت برنامجها النووي، فما الذي تكشفه هذه الردود حول تصرف طهران المحتمل تجاه خطوات واشنطن التالية

الردود على حملات الضغط السابقة

يعود البرنامج النووي للجمهورية الإسلامية إلى عام 1984 ولكن المفاوضات الهادفة إلى الحد من أنشطة إيران النووية لم تدرز أبداً تقدماً إلا بعد اكتشاف برنامجها الخفي لتخصيب اليورانيوم في عام 2002. وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن شهدت خلال المفاوضات فترات متكررة من الانقطاع والاستئناف، فضلاً عن فرض عقوبات صارمة على نحو متزايد وتهديدات عسكرية وافقت إيران على «خطة العمل الشاملة المشتركة» عام 2015 وقبلت بقيود مؤقتة على أنشطتها النووية مقابل تخفيف وطأة العقوبات، وفي ضوء ردود النظام خلال هذه الفترة يمكن استخلاص أنماط معتبرة لهذه التصرفات:

- في أعقاب غزو الولايات المتحدة للعراق عام 2003 أفادت التقارير بأن طهران أوقفت برنامج تسلیحها "الواضح المعالم" لتجنب إعطاء ذريعة لغزو إيران، إلا أنها واصلت أعمال البحث والتطوير في مجال الأسلحة ذات المستوى المنخفض وأحرزت تقدماً مطرداً في برنامجها لتخصيب اليورانيوم.
- على الرغم من قيام إيران بتجميد عمليات التخصيب بين عامي 2003 و2005 استجابة للضغط الأجنبي، إلا أنها استغلت ذلك الوقت لإصلاح المشاكل التقنية في برنامج التخصيب الخاص بها وواصلت بناء مصنع لتحويل اليورانيوم في أصفهان.
- عندما تواجه إيران ضغوطاً جديدة فإنها غالباً ما تهدد بزيادة قدرة/مستوى التخصيب الذي تقوم به أو وقف التعاون مع "الوكالة"

الدولية للطاقة الذرية" أو بناء سفن وغواصات تعمل بالطاقة النووية إذا لم يتم رفع العقوبات

• عند انضمامها إلى «خطة العمل الشاملة المشتركة» في عام 2015 وافقت إيران على الالتزام بقيود مؤقتة على أنشطتها النووية في حين سمح لها بمواصلة أعمال البحث والتطوير الخاصة بأجهزة الطرد المركزي كما أنها أخذت سرّاً محفوظاتها للأسلحة النووية - ربما لتسهيل إعادة إطلاق البرنامج في موعد لاحق

وباختصار غالباً ما ردت إيران على الضغوط من خلال زيادة قدرتها على التخصيب بشكل تدريجي وتهديدها حتى [بالعمل على إنجاز] تقدم أكبر لإقناع خصومها بعدم جدوا مساعيهم وفي مناسبات عديدة وافقت على مرضع على تجميد أنشطة معينة بصورة مؤقتة طالما لم يمنع ذلك التجديد التقدم المستمر في مجالات أخرى أو يرميها على التنازل عن "حقها في التخصيب" أو يلزمها على الإقرار بالأبعاد العسكرية ل برنامجهما

علاوةً على ذلك ومع تكثيف الضغوط الأجنبية وتوسيعها كانت إيران بشكل عام تردد بالمثل:

- في أعقاب الهجمات الإلكترونية على بنيتها التحتية النووية ووزارة النفط الإيرانية وعلى أثر العقوبات التي فرضت على "صرف إيران المركزي" وقطع النفط الإيراني هددت إيران بإغلاق مضيق هرمز في عام 2011 ثم شنت بدورها هجمات إلكترونية على المؤسسات المصرفية والمالية الأمريكية في عام 2012.
- بعد استهداف خمسة علماء نوويين إيرانيين وقتلهم أمرت طهران باستهداف دبلوماسيين إسرائيليين في أربع دول آسيوية على الأقل في عام 2012.
- ردًا على ارتفاع عدد رحلات طائرات الاستطلاع بدون طيار فوق الحدود الإيرانية وداخل المجال الجوي الإيراني حاولت طهران إسقاط طائرات استطلاع أمريكية فوق الخليج العربي بين عامي 2012 و2013.

الأنشطة النووية والإقليمية: التقسيم الانتقائي

لم تؤد جهود طهران الرامية إلى تخفيف الضغط على برنامجها النووي إلى التأثير بشكل جوهري على أنشطتها الإقليمية لأن النظام الإيراني اعتاد في الماضي على فعل المسألة النووية عن سياساته في كل من سوريا والعراق وأفغانستان والخليج (مع استثناء واحد جدير بالذكر وهو: التهديد من عام 2011 الذي أُشير إليه سابقاً لإغلاق مضيق هرمز إذا خضعت صناعة النفط الإيرانية للعقوبات). ولذلك لم يكن للعقوبات النووية المكثفة ولا للرغبة في إبرام اتفاق نووي أي تأثير ملحوظ على تدخل إيران في الحرب السورية أو قرارها الظاهري بتجنب الضلوع في الهجمات المنفذة بالوكالة على الأفراد الأمريكيين في العراق بعد عام 2011 أو على تسليحها حركة "طالبان" (لأكثر من عشرة أعوام حتى الآن) لتساعدها في حربها ضد القوات الأمريكية في أفغانستان أما في المناطق الأخرى فلم تهتم المضيقات الإيرانية لسفن البحرية الأمريكية في الخليج خلال المفاوضات النووية أو بعدها (22 حادثاً في عام 2015 و 36 حادثاً في عام 2016).

بيد أن إيران عممت فعلاً إلى ضبط أنشطة الصواريخ البالستية في ذروة المفاوضات (تشرين الثاني/نوفمبر 2014 حتى تموز/يوليو 2015) حيث قامت بإطلاق صاروخ واحد فقط متوسط المدى خلال تلك الفترة كما خفت من هجماتها الإلكترونية ربما سعياً إلى إيجاد بيئة تفاوضية أكثر ملائمة (على الرغم من استمرارها بأنشطة التجسس عبر الإنترنت خلال فترة المحادثات).

ولكن بعد اكتفال «خطة العمل الشاملة المشتركة» في تموز/يوليو 2015 حلت إيران روسيا على التدخل في سوريا بينما قامت بشكل مؤقت بزيادة عدد قواتها هناك اعتباراً من أيلول/سبتمبر لصد هجوم من الثوار كان يهدد النظام كما عززت عمليات إطلاق الصواريخ البالستية متوسطة المدى (سع عمليات في العام الذي أعقب التوقيع على "خطة العمل الشاملة المشتركة" وأربع في العام التالي) (<https://www.defenddemocracy.org/media-hit/behnam-ben-taleblu-iranian-ballistic-missile-tests-since-the-nuclear-deal-20>) واستأنفت أنشطة الاستقصاء الإلكتروني العدوانية ضد الولايات المتحدة وغيرها من الأهداف وسرّعت عمليات احتجاز

الأمريكيين المقيمين (اثنان على الأقل في النصف الثاني من عام 2015 وخمسة في النصف الأول من عام 2016). وفي الفترة نفسها تقريباً وعلى نحو مماثل زادت دعمها للثوار الحوثيين في اليمن

هل هو تأثير ترامب

واصلت إيران الكثير من هذه الأنشطة على مدى الأشهر الأولى من عام 2017 في حين أصبحت القوات الموالية للنظام السوري أكثر حزماً - ربما يعود ذلك جزئياً إلى الرغبة في اختبار الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة ترامب وأدى ذلك إلى سلسلة من الردود العسكرية السريعة من جانب الولايات المتحدة بما فيها هجوم بالصواريخ الجوالة الموجهة على "قاعدة الشعيرات الجوية" في سوريا بعد أن استهدف النظام السوري المدنيين بالأسلحة الكيميائية (نيسان/أبريل 2017) واعتراضات جوية لوحدات الميليشيا التي تدعمها إيران (ثلاث مرات في الفترة آيار/مايو - حزيران/يونيو 2017) وطائرات الاستطلاع المنسقة بدون طيار (مرتين في حزيران/يونيو 2017) التي هددت

الثوار ومستشاري التحالف الدولي المتواجدين على مقربة من بلدة التنف السورية الواقعة على الحدود وإسقاط مقاتلة سورية من طراز "سو-22" كانت قد شنت هجوماً على وحدات الثوار والمستشارين الأمريكيين بالقرب من مدينة الثورة (حزيران/يونيو 2017) وإطلاق نار تحذيري باتجاه دورية إيرانية كانت تناور بطريقة استفزازية (تموز/يوليو 2017) وهجوم على القوات الموالية للنظام التي كانت تهدد الثوار الأكراد السوريين والمستشارين الأمريكيين بالقرب من دير الزور مما أدى إلى مقتل ما بين 200 و300 منهم وفقاً لبعض التقارير ومن بينهم عدد كبير من المرتزقة الروس (شباط/فبراير 2018).

وعلى الرغم من أن هذه الردود كانت محدودة النطاق وتم تنفيذها في الغالب كتدابير لحماية القوات إلا أنها أدخلت عامل الشك في الحسابات الإيرانية مما تصرفت إيران منذ ذلك الحين بحذر أكبر تجاه الولايات المتحدة فالمرة الأخيرة التي احتجزت فيها القوات الإيرانية مواطناً أمريكياً كانت في شهر آب/أغسطس 2016 (كانوا يعتقلون سابقاً أمريكيّاً واحداً أو اثنين كل عام أو نحو ذلك لمدة دامت ما يقرب من عشر سنوات وبعضهم ما زالوا قابعين في السجون). وبالفعل لم تجر إيران أي اختبارات للصواريخ متعددة المدى منذ تموز/يوليو 2017 ولم تضيق السفن الحربية الأمريكية في الخليج منذ شهر آب/أغسطس من ذلك العام.

ولكن في ذلك الوقت تقريباً اتخذت إيران موقفاً أكثر حزماً من السعودية وإسرائيل وعموماً لبعض التقارير باشرت طهران بأعمال بناء مصانع للصواريخ في لبنان وسوريا واليمن كما حاولت شن هجوم إلكتروني مدمر على البنية التحتية النفطية السعودية (آب/أغسطس 2017) وزوّدت الحوثيين بصواريخ متعددة المدى استُخدمت لاستهداف الرياض (بعد من تشرين الثاني/نوفمبر 2017) وحاولت أيضاً شن هجوم بطائرات بدون طيار ضد إسرائيل من سوريا (شباط/فبراير 2018) وشُجّعت «حماس» على محاولة التوغل عبر حدود غزة مع إسرائيل والقيام بهجمات عنيفة (بداية آذار/مارس 2018). ويبدو أيضاً أن إيران و«حزب الله» يساعدان حركة «حماس» على إنشاء قاعدة عمليات ضد إسرائيل في جنوب لبنان.

وقد تكون بعض هذه التحركات بمثابة امتداد منطقى لأنشطة طهران السابقة في تلك المناطق ومع ذلك فقد تعكس أيضاً الرغبة في تصعيد الهجمات ضد أبرز حلفاء أمريكا في المنطقة بالتزامن مع القرار الإيراني بوقف التصعيد (على الأقل مؤقتاً) في سوريا والخليج.

وأياً كان الأمر يمكن استخلاص عدة استنتاجات من هذه التجربة:

- رداً على الإجراءات المتخذة ضد البرنامج النووي الإيراني تميل إيران إلى إطلاق التهديدات وزيادة أنشطتها النووية والقبول بقيود مؤقتة على برنامجهما حتى لزم الأمر بالإضافة إلى الرد على الضغوط المتنامية بعمليات إلكترونية وعسكرية وإرهابية ومع ذلك فإن محاولات المقاومة النووية هذه تبقى منفصلة عن الأعمال التي تقوم بها إيران في سوريا والعراق وأفغانستان والخليج - على الأقل في الوقت الراهن.
- على الرغم من انتهاجها سياسة حازمة بشكل متزايد لا تزال إيران معرّضة للمخاطر والتکاليف وتحلّ بالمرونة على المستوى التكتيكي وسوف تراجع عندما تجاهه برّ صارم لتعود وتتحرك في الوقت والمكان الأكثر ملاءمة.
- منذ عام 2017 قلت إيران من جهودها لاختبار القوات الأمريكية في سوريا والخليج ربما بسبب عدم يقينها من نوايا إدارة ترامب وفي الوقت نفسه زادت أنشطتها ضد إسرائيل وال سعودية ربما لفرض تكاليف على حلفاء واشنطن عندما يتذرّع عليها معاقبة الولايات المتحدة مباشرةً.

الاعتبارات العدلية

ساهم ميزان القوى داخل إيران أيضاً في صياغة خيارات النظام بشأن هذه القضية ففي عام 2015 ربما حاول المرشد الأعلى على خامنئي تحقيق التوازن بين قبول «خطة العمل الشاملة المشتركة» - التي كانت بمثابة رشوة للمحافظين البراغماتيين أمثال الرئيس حسن روحاني - من خلال منح قائد «فيلق القدس» التابع لـ «الدرس الثوري الإسلامي» الإيراني قاسم سليماني وغيره من المتشددين حريةً أكبر لمواصلة العمل بما يفضلونه في سوريا وأماكن أخرى وربما يكون قد فعل الأمر نفسه عام 2017 حين بدا أنه يضبط نشاط «الدرس الثوري» ضد القوات الأمريكية في سوريا بينما أعطى حريةً أكبر لسليماني ضد إسرائيل والمملكة العربية السعودية.

وبالفعل يبدو أن المسؤولين في «الدرس الثوري» أقل تهّزاً من المخاطر مقارنةً بالقيادة العدائية في طهران ولذلك إذا اكتسبوا صلاحيةً أكبر في صنع القرار (على سبيل المثال نتيجة لعجز خامنئي عن تأدية مهام منصبه) فمن المرجح أن تصرف إيران بصورة أكثر دعوانيةً وقد تتفاهم النزعة العرضية لدى النظام بالتجاوز والعبافة من خلال الاعتقاد بأن الزخم إلى جانب إيران ووكلايتها وذلك بعد نجاحهم في حث إسرائيل على الانسحاب من لبنان (عام 2000) مما ساهم في فك الارتباط الأمريكي من العراق (عام 2011) وإنقاد نظام الأسد من "المؤامرة" الأمريكية - الصهيونية - السعودية وربما منح ذلك طهران الثقة الكافية لإرسال طائرة استطلاع هجومية بدون طيار إلى داخل المجال الجوي الإسرائيلي في شباط/فبراير وضرب قوات الثوار والمستشارين الأمريكيين المتواجدين قرب دير الزور خلال الشهر نفسه وفي المرحلة المقبلة من شأن طريقة التفكير هذه أن تدفع طهران إلى الرد على الضغوط النووية غير المسبوقة

من خلال تكتيف مقاومتها في المجالين النووي والإقليمي (ويشمل ذلك سوريا والعراق وأفغانستان والخليج) وربط هذه الأنشطة بطرق لم تعهد لها في السابق

❖ مايكل آيزنشتاين هو زميل "كاهن" ومدير برنامج الدراسات العسكرية والأمنية في معهد واشنطن

موصى به



BRIEF ANALYSIS

Iran Takes Next Steps on Rocket Technology

/ /

♦

Farzin Nadimi

(/policy-analysis/iran-takes-next-steps-rocket-technology)



تحليل موجز

السعودية تعدل تاريخها وتقلص من دور الوهابية

فبراير

♦

ساميون هندرسون

(ar/policy-analysis/alswdyt-tudwl-tarykhha-wtqlws-mn-dwr-alwhabyt/)



BRIEF ANALYSIS

Targeting the Islamic State: Jihadist Military Threats and the U.S. Response

February 16, 2022, starting at 12:00 p.m. EST (1700 GMT)

♦
Ido Levy ,
Craig Whiteside

(/policy-analysis/targeting-islamic-state-jihadist-military-threats-and-us-response)

TOPICS

(ar/policy-analysis/antshar-alaslht/) انتشار الأسلحة (ar/policy-analysis/alshwwn-alskryt-walamnyt/) الشؤون العسكرية والأمنية

(ar/policy-analysis/alsyast-alamrykyt/) السياسة الأمريكية

المناطق والبلدان

(ar/policy-analysis/ayran/) إيران